

الى السيد وزير العدل المحترم

تحت اشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال اني

مشاكل إخراج شواهد عدم الاستئناف من المطبعة الالكترونية رغم استئناف القضايا

السلام عليكم و رحمة الله وبركاته, و بعد.

تعتبر شهادة عدم الاستئناف وثيقة رسمية صادرة عن المحكمة تؤكد عدم تقديم أي طعن أو استئناف ضد حكم قضائي معين خلال المدة القانونية المحددة لذلك، وتستخدم في العديد من المعاملات القانونية، مثل نقل ملكية العقارات، وتسجيل الشركات، والحصول على رخصة تجارية، واستخراج جواز سفر، وثؤمن الأمان القانوني للطرفين في أي معاملة، وهي وثيقة توفرها المحاكم عبر إمكانية إخراج شواهد عدم الاستئناف من المطبعة الالكترونية المخصصة، والتي تعرف العديد من المشاكل من قبيل إمكانية إخراج شواهد عدم الاستئناف رغم كون الملفات موضوع استئناف أو طعن، مما يعرض مصالح المتقاضين للضرر وعدم اليقين القضائي.

بناء عليه نسألكم السيد الوزير المحترم :

• عن استراتيجية الوزارة لتدبير مشكل عدم تحسين النظام المعلوماتي للوزارة، وتدبير جيد لنظام التطبيق الالكتروني المكلف بإخراج شواهد عدم الاستئناف ؟

وتفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام

الامضاء

محمد شوكي